

UNEP/GC.27/4

Distr.: General
28 November 2012

Arabic
Original: English



برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى

البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ١٨ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال

قضايا السياسات: حالة البيئة

إدارة المواد الكيميائية والنفايات

تقرير المدير التنفيذي

الموجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن تنفيذ المقرر ٥/٢٥ بشأن إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق، والمقرر ٣/٢٦ بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات. وينقسم التقرير إلى خمسة فصول رئيسية (الفصول من ثالثاً إلى سابعاً) تقابل الأجزاء الخمسة من المقرر ٣/٢٦، وتغطي القضايا المتصلة بالرصاص والكاديوم؛ والزئبق؛ وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ وإدارة النفايات، بما في ذلك إدارة النفايات الكهربائية والإلكترونية؛ والأحكام الختامية.

أولاً - الإجراء المقترح أن يتخذه مجلس الإدارة

١ - قد يرغب مجلس الإدارة في اعتماد مقرر على النحو الذي اقترحه المدير التنفيذي. وسيقدم الإجراء المقترح بصورة منفصلة إلى لجنة الممثلين الدائمين لاستخدامه في إعداد مشاريع مقررات لينظر فيها المجلس.

ثانياً - خلفية

٢ - أُعد هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس الإدارة ٢/٢٥ بشأن إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق، والمقرر ٣/٢٦ بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات. وقد طلب المجلس في قراره ٥/٢٥ إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السادسة والعشرين والسابعة والعشرين. وبناءً على ذلك، قُدم تقرير إلى المجلس في دورته السادسة والعشرين (UNEP/GC.26/5/Rev.1) يغطي التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ٥/٢٥ حتى وقت انعقاد الدورة السادسة والعشرين. ويغطي هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ٥/٢٥، منذ الدورة السادسة والعشرين والإفادات المطلوبة عملاً بالمقرر ٣/٢٦. ويقدم معلومات أساسية لدعم مداولات المجلس. وتقابل الفصول من ثالثاً إلى سابعاً الأجزاء الخمسة من المقرر ٣/٢٦ التي تطلب إعداد تقارير للمجلس، تغطي الرصاص والكاديوم، والزئبق، وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ وإدارة النفايات، بما في ذلك إدارة النفايات الكهربائية والإلكترونية؛ والأحكام الختامية.

٣ - ويُستععى الاهتمام إلى التقسيم العالمي للزئبق في الغلاف الجوي عام ٢٠١٢: المصادر والانبعثات والانتقال (انظر الوثيقة UNEP/GC.27/INF/14)، التي تقدم معلومات إضافية تتعلق بهذا التقرير.

ثالثاً - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملاً بالجزء أولاً، من المقرر ٣/٢٦ عن الرصاص والكاديوم

٤ - طلب مجلس الإدارة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الجزء أولاً من مقرره ٣/٢٦ بأن يتخذ، رهناءً بتوافر الموارد، عدة إجراءات بشأن الرصاص والكاديوم كما جاء في الفقرات ٧، ٨، ١١، و ١٢ من ذلك المقرر. وتقدم المعلومات الواردة في الفقرات من ٥ إلى ١٩ أدناه بناءً على هذا الطلب.

ألف - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالرصاص والكاديوم

٥ - أكدت عدة مقررات لمجلس الإدارة من جديد الاهتمام الدولي بتقليل المخاطر التي يشكلها الرصاص والكاديوم على صحة البشر وعلى البيئة.^(١) واستجابة لذلك، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً يتناول المخاطر التي يشكلها التعرض للرصاص والكاديوم في إطار البرنامج الفرعي للمواد الضارة والنفايات الخطرة خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ بهدف تخفيض الرصاص والكاديوم في منتجات رئيسية وفي قطاعات الصناعات التي تؤدي إلى شواغل خاصة بالتعرض.

٦ - وقد واصلت الشراكة للمركبات والوقود التنظيف تركيز جهودها على ستة بلدان لا تزال تستخدم البنزين المحتوي على الرصاص، وهي أفغانستان، والجزائر، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والعراق، وميانمار، واليمن، بهدف تشجيع هذه البلدان على تحديد مواعيد واضحة للتخلص من البنزين المحتوي على

(١) المقرر ٦/٢١، والمقرر ٤/٢٢ (الجزء ثالثاً)، والمقرر ٩/٢٣ (الجزء ثالثاً)، والمقرر ٣/٢٤ (الجزء ثالثاً)، والمقرر ٥/٢٥ (الجزء ثانياً)، والمقرر ٣/٢٦ (الجزء أولاً).

الرصاص. ومن الملاحظ أن جميع البلدان الستة أدخلت البنزين الذي لا يستخدم الرصاص، وبدأ استخدامه يتزايد. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، عقدت ثلاث مناسبات وطنية ومناسبة دون إقليمية لكل من الجزائر، والعراق، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونتيجة لذلك، حددت الجزائر شهر آذار/مارس ٢٠١٤ موعداً للتخلص من البنزين المحتوي على الرصاص، وحددت العراق عام ٢٠١٥.

٧ - ويستضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة مركز تبادل المعلومات التابع للشراكة، ومنذ إنشائه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢، قُدم الدعم لأكثر من مائة بلد للتخلص من البنزين المحتوي على الرصاص.

٨ - وقد نشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ دراسة عن الفوائد العالمية للتخلص من البنزين المحتوي على الرصاص^(٢)، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويقدر التقرير جملة أمور من بينها أن الوفيات انخفضت سنوياً بما يعادل ١,٢ مليون حالة وفاة نتيجة للجهود العالمية المبذولة لإنهاء استخدام البنزين المحتوي على الرصاص، وأن المساهمة في الاقتصاد العالمي نتيجة للتخلص من البنزين المحتوي على الرصاص بلغت ٢,٤ تريليون دولار (٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي).

٩ - وبمساعدة تقنية وتمويل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعن طريق فرع إدارة ما بعد الكوارث والمنازعات، أشرفت وكالة حماية البيئة في سيرايلون على تنظيف قرابة ١٢ ألف لتر من مادة الرصاص رباعي الإثيل الخطرة والشديدة السمية.

١٠ - وقد تبنى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية، المعقودة في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، إقامة شراكة عالمية لتشجيع التخلص التدريجي من استخدام الرصاص في مواد الطلاء كمساهمة كبيرة في تنفيذ الفقرة ٥٧ من خطة التنفيذ الخاصة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وفي النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وقد دُعي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، كل في حدود ولايته، رهنأ بتوافر الموارد، إلى العمل كأمانة للشراكة العالمية، التحالف العالمي للقضاء على الرصاص في مواد الطلاء، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في منع تعرض الأطفال للرصاص عن طريق مواد الطلاء، وتدنية التعرض المهني، والهدف العام هو التخلص التدريجي من إنتاج وبيع مواد الطلاء المحتوية على الرصاص، والقضاء في نهاية المطاف على الأخطار الناجمة عن مثل هذا الطلاء.

١١ - وقد دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء دراسات عن المواضيع التالية: "الوضع الحالي لمواد الطلاء والأصباغ التي تستخدم الرصاص ومستقبلها في آسيا والمحيط الهادئ" (بالتعاون مع المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا الصناعية المتقدمة، اليابان)، و"دعم التحالف العالمي للقضاء على الرصاص في الطلاء: اختبار الطلاء في تسعة بلدان" (بالتعاون مع الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة).

١٢ - وقد أشار المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة المعقودة في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، إلى أن مواد الطلاء التي تستخدم الرصاص تعامل على أنها مصدراً هاماً لتعرض الأطفال للرصاص، وأحاط علماً بالمعلومات الواردة في الاستعراضات العلمية عن الرصاص والكادميوم، ولكنه لم يتناول تخفيض هذه المخاطر على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. واعتمد المؤتمر

(٢) T. H. Hatfield and P. L. Tsai, "Global benefits from the phase-out of leaded fuel", *Journal of Environmental Health*, December 2011.

أيضاً قراراً جامعاً عن قضايا السياسات الناشئة، شجعت الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بموجبه على المساهمة في عمل التحالف العالمي وتقديم المساعدة التقنية والمالية حيثما أمكن.

١٣ - ويشمل العمل الحالي والتقدم المحرز استكمال الإطار التشغيلي للتحالف العالمي للقضاء على الرصاص في الطلاء، وترتيبات تنظيمية، واتفاقاً مشتركاً بين المنظمات يحدد نطاق التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومسؤولياتهما. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء فريق استشاري مؤقت لمناقشة القضايا الشاملة، واستعراض وتشجيع الإجراءات، ورصد التقدم المحرز.

١٤ - وحدد الاجتماع الأول للتحالف العالمي للقضاء على الرصاص في الطلاء (جنيف، أيار/مايو ٢٠١٠) غايات وأهدافاً عامة، وخطط عمل لمجالات التركيز ذات الأولوية. وأتاح الاجتماع الثاني (بانكوك، تموز/يوليه ٢٠١٢) فرصة للترحيب بمساهمين جدد ومحتملين لمناقشة فرص التعاون في الأنشطة الخاصة بالقضاء على الطلاء الذي يستخدم الرصاص.

١٥ - وقد استُكمِلت خطة العمل للتحالف العالمي للقضاء على الرصاص في الطلاء، وهي تحدد استراتيجيات ومعلم واضحة، ومؤشرات للتقدم المحرز، الوسائل المحتملة لتحقيق غاياته وأهدافه العامة.

١٦ - وتشمل الأنشطة التي لم تُستكمل بسبب عدم كفاية الدعم المالي بعض أنشطة التحالف العالمي للقضاء على الرصاص في الطلاء، وبدء شراكة لمكافحة استخدام الرصاص والكاديوم، وعقد اجتماع للفريق العامل المعني بالرصاص والكاديوم.

باء - التمويل لتنفيذ المقرر

١٧ - بلغت المساهمات التي قدمت في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ من حكومتي النرويج والسويد حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لدعم تنفيذ المقرر قرابة ٢٤ ٢٩٠ دولاراً، خصصت للمشروع الذي يتناول المخاطر التي يشكلها التعرض للرصاص والكاديوم في إطار البرنامج الفرعي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن المواد الضارة والنفايات الخطرة.

١٨ - وساهمت حكومة تايلند في تنفيذ المقرر عن طريق المشاركة في استضافة الاجتماع الثاني للتحالف العالمي في تموز/يوليه ٢٠١٢.

١٩ - وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، تلقت الشراكة للمركبات والوقود النظيف مساهمات من رابطة صناعة النفط الدولية لحفظ البيئة، وحكومة النرويج، والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية بلغت ٥٦٨ ٢٣٦ دولاراً لدعم مناسبات وطنية ودون إقليمية معينة للتخلص من البنزين المحتوي على الرصاص. وفضلاً عن هذا، تلقت الشراكة ٩٤٠ ٥٢٢ دولاراً من وكالة حماية البيئة التابعة للولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية، وتحالف المناخ والهواء النظيف، ومؤسسة السيارة والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي لاستخدامها في دعم أنشطة تشجيع المركبات والوقود النظيف في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، بما في ذلك التخلص التدريجي من البنزين المحتوي على الرصاص. وبذلك يصل المبلغ الإجمالي الذي تلقت الشراكة منذ إنشائها في عام ٢٠٠٢ إلى ٩٢٧ ١٢ ٧٧٨ دولاراً.

رابعاً - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملاً بالجزء ثانياً، من المقرر ٣/٢٦ عن الزئبق

ألف - المفاوضات المتعلقة بصك ملزم قانوناً بشأن الزئبق

٢٠ - طلب مجلس الإدارة في الفقرة ٢٦ من مقرره ٥/٢٥، إلى المدير التنفيذي أن يعقد اجتماعاً للجنة تفاوض حكومية دولية تكلف بإعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق، وأن تبدأ اللجنة عملها في عام ٢٠١٠ لكي تفرغ من إعداد الصك قبل موعد الدورة العادية السابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المقرر أن تعقد في عام ٢٠١٣.

٢١ - وقدم تقرير المدير التنفيذي عن إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق (UNEP/GC.26/5/Rev.1)، وAdd.1) تحديثاً للتقدم المحرز حتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بما في ذلك التقدم المحرز في الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية. وسيغطي هذا التقرير الأنشطة المضطلع بها خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢.

٢٢ - وقد استغرقت عملية المفاوضات بشأن الزئبق أربع دورات للجنة التفاوض الحكومية الدولية. وستعقد الدورة الخامسة والأخيرة في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قبيل الدورة العادية السابعة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٢٣ - وقد عقدت الدورة الثالثة للجنة في نيروبي في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بمقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ونظرت اللجنة في مشروع نص كامل لصك الزئبق، تضمن التعليقات التي أبدت أثناء الدورة الثانية، وكذلك الطروحات التي قدمت بعد الدورة الثانية. وطلبت اللجنة الاضطلاع بعملٍ فيما بين الدورات، بما في ذلك عقد اجتماع خبراء بشأن الموارد المالية والمساعدة التقنية، والذي عقد في إناركس، هنجاريا، في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (انظر الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/INC.3/8).

٢٤ - ونالت عملية التفاوض اعتراف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي اختتم أعماله قبيل عقد الدورة الرابعة للجنة. ورحب المؤتمر بهذه المفاوضات وطالب بأن تصل إلى نتيجة ناجحة.

٢٥ - وقد استضافت حكومة أوروغواي الدورة الرابعة للجنة، والتي عُقدت في بونتاديل إستي، أوروغواي، في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ (انظر الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/INC.4/8).

٢٦ - وطلبت اللجنة في دورتها الخامسة، كجزء من العمل فيما بين الدورات، أن يعد الرئيس نسخة من مشروع صك الزئبق يقترح فيها نصاً توافقياً للتغلب على الاختلافات فيما بين مختلف المواقف التي تبنتها الأطراف في الدورة الرابعة. وعلاوة على ذلك، وافقت اللجنة على أن تعد الأمانة مشروع عناصر للنص النهائي الذي سيعتمد خلال المؤتمر الدبلوماسي المتوقع، الذي سيجري فيه التوقيع على صك الزئبق. ووافقت اللجنة أيضاً على أن تجري الأمانة تحليلاً بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية لدى تجسيد أحكام مشروع صك الزئبق محتوي المادة ٢٠ مكرراً من مشروع النص، وإعداد تقرير يحدد نتائج تحليلها.

٢٧ - وستنظر اللجنة في النص الذي أعده الرئيس في الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية. وستكون الدورة القادمة للجنة بعد دورتها الخامسة المؤتمر التحضيري قبيل المؤتمر الدبلوماسي، المقرر عقده بصفة مؤقتة في اليابان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٢٨ - وتتراوح التقديرات الحالية لتكاليف كل دورة ما بين ١,٠٥ مليون و١,٠٣ مليون دولار، حسب موعد ومكان الدورات. وتبلغ التكاليف الإجمالية المقدرة لدورات اللجنة الخمس وللمؤتمر الدبلوماسي نحو ٦,٥ مليون دولار. وستتم تغطية هذه التكاليف بتبرعات مالية أو عينية تقدمها الحكومات، بما في ذلك الحكومات التي تقدمت بعروض لاستضافة الدورات. وهذا لا يشمل التكاليف المحلية المرتبطة بعقد الاجتماعات خارج مكان خاص بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة، مثل التكاليف المرتبطة بالمكان، والتي تغطيها الحكومة أو المنظمة المضيفة. وبالإضافة إلى هذه التكاليف، تم تكبد تكاليف أخرى تتعلق بموظفي الأمانة وسفر الموظفين، والمساعدة في إعداد الوثائق، والاتصالات، وأنشطة الاتصال، واجتماع المكتب والاجتماعات التحضيرية الإقليمية. وتقدر هذه التكاليف الإضافية بنحو ٨ ملايين دولار بالنسبة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣.

٢٩ - وفي الفقرة ٣٣ من المقرر ٥/٢٥، طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي أن يدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال للمشاركة بفعالية في أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية ولجنة التفاوض الحكومية الدولية.

٣٠ - وقد نُظمت مشاورات إقليمية مختلفة، بناءً على طلب المجموعات الإقليمية المختلفة، لتقديم مثل هذا الدعم للحكومات عند التحضير للمفاوضات. وقد أمكن عقد هذه المشاورات بفضل التبرعات المالية من عددٍ من الجهات المانحة. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، عُقدت اجتماعات إقليمية للتحضير للمفاوضات بالنسبة لإقليم أفريقيا (واغادوغو، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وبريتوريا، في أيار/مايو ٢٠١٢)، وبالنسبة لإقليم آسيا والمحيط الهادئ (كوي، اليابان، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وكوالالمبور، في أيار/مايو ٢٠١٢)، وبالنسبة لإقليم أوروبا الوسطى والشرقية (بيرنو، الجمهورية التشيكية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ولوتر، بولندا، في أيار/مايو ٢٠١٢)، وبالنسبة لإقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بنما سيتي، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وبرازيليا، في أيار/مايو ٢٠١٢). وستعقد مشاورات إقليمية أيضاً للتحضير للدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية. ورُصدت مبالغ لعقد اجتماعات للمجموعات الإقليمية قبيل كل دورة من دورات لجنة التفاوض الحكومية الدولية.

باء - أنشطة مؤقتة للحد من مخاطر الزئبق على صحة البشر وعلى البيئة

٣١ - طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي في الفقرة ٣٦ من المقرر ٥/٢٥، تحديث تقرير عام ٢٠٠٨ المعنون *التقييم العالمي للزئبق في الغلاف الجوي: المصادر، والانبعاثات، والانتقال*. واستجابةً لهذا الطلب، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الفريق العامل لبرنامج الرصد والتقييم القطبي تحت إشراف المجلس القطبي لإعداد تقرير تقني، وإعداد التقرير الذي طلبه مجلس الإدارة على هذا الأساس، وهو عبارة عن تقرير موجز لمقرري السياسات ويعالج الانبعاثات الجوية (مركزاً على الانبعاثات البشرية المنشأ)، واتجاهات الانبعاثات ونتائج البحوث الحديثة العهد عن الانتقال الجوي للزئبق ونمذجته وترسبه (انظر الوثيقة UNEP/GC.27/INF/14). ويشكل تقرير المعلومات الأساسية التقنية المفصل (التقرير العلمي الكامل المشفوع بأسماء المراجع)، والمعنون "تقرير المعلومات الأساسية التقنية للتقييم العالمي للزئبق عام ٢٠١٢"، الأساس للتقرير الموجز إلى مجلس الإدارة. وقد أُعد هذا التقرير بتمويل من حكومات كندا، والدانمرك، واليابان، والنرويج، والسويد، وكذلك الاتحاد الأوروبي، والمجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي. ولإصدار التقييم العالمي لانبعاثات الزئبق، بُذلت جهودٌ ضخمة لضمان مشاركة واسعة من جانب خبراء وطنيين من مختلف

الأقاليم. والجدير بالملاحظة أنه استخدمت منهجيات مختلفة لتطوير بعض عناصر الانبعاثات التي لا تخضع للمقارنة بصورة مباشرة بين تقرير عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢.

٣٢ - وكان هناك اعتراف في الفقرة ١٩ من المقرر ٣/٢٦، بالتقدم الذي أحرزته شراكة الزئبق العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وحث المقرر الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين على مواصلة دعم الشراكة وتقلص المساهمات لها. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، زادت عضوية الشراكة من ٢٣ شريكاً رسمياً إلى ١١١ شريكاً حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣٣ - ويتاح تقرير قُدم إلى المدير التنفيذي من الفريق الاستشاري للشراكة العالمية للزئبق عن التقدم المحرز بشكل عام خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢ على الموقع الشبكي للشراكة. ويقدم التقرير معلومات مفصلة عن أنشطة الشراكة في كافة مجالات عملها.

٣٤ - وبالإضافة إلى الدعم المباشر الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لشراكة الزئبق العالمية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، ترجم البرنامج مجموعة مواد لزيادة الوعي بعنوان ”الزئبق - أولوية للعمل“ باللغتين الفرنسية والإسبانية؛ وأعد وثيقة مجمعة بعنوان ”معرفة الزئبق والثغرات في الإقليم الأفريقي“؛ ودعم توثيق قاعدة بيانات مراقبة الزئبق التي يراها مجلس الذهب الحربي؛ ودعم إعداد الوثائق التالية: ”استخراج الذهب من الحجر“، و”خفض استخدام الزئبق في تعدين الذهب الحربي والضيق النطاق: دليل عملي“، و”تحليل نُهج التشكيل في قطاع تعدين الذهب الحربي والضيق النطاق“. ووزعت الشراكة أيضاً طائفة من مواد التوعية.

٣٥ - وبناءً على التقارير التي أصدرتها المشاريع الإقليمية لتخزين الزئبق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ٢٠١٠ في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية، نفذ البرنامج مشروعاً وطنياً للتخزين والتخلص في الأرجنتين وأوروغواي عام ٢٠١١. وبدعم من حكومة النرويج. قدم المشروع تقييماً للأطر التشريعية/التنظيمية الوطنية ذات الصلة، وحصر المرافق معالجة النفايات الخطرة والتي يمكن أن تصلح كمرافق مؤقتة لتخزين الزئبق. وأسفر المشروع عن خطط عمل وطنية تهدف إلى التخزين السليم بيئياً للزئبق والتخلص منه في كلا البلدين. ويجري حالياً تنفيذ مشروع مماثل في بنما والمكسيك. وفي عام ٢٠١١، نفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مشاريع تجريبية للتخزين والتخلص في ثلاثة مجالات: الصناعة، مع قطاع الكلور القلوي في أوروغواي؛ والأسر المعيشية والمجتمع في الصين؛ وقطاع الصحة. وأسفرت المشاريع عن مواد توجيهية ومواد لزيادة الوعي عن التخزين السليم بيئياً للزئبق والتخلص منه يمكن تكرارها في بلدان أخرى.

٣٦ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم فيرغيزستان في الانتقال من تعدين الزئبق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وهدف المشروع هو الحد من المخاطر التي يشكلها تعدين الزئبق على صحة البشر وعلى البيئة، ودعم الانتقال الاقتصادي والاجتماعي إلى أنشطة اقتصادية أقل خطورة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قدمت حكومة النرويج ٤,٨ مليون كرونة نرويجية كتمويل لدعم الركيزة البيئية للمشروع. ووافق مرفق البيئة العالمية على اقتراح متوسط الحجم في تموز/يوليه ٢٠١٢، بميزانية إجمالية تبلغ ٩٤٤ ألف دولار.

٣٧ - وفيما يتعلق بالمنتجات المضاف إليها الزئبق، استهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن اقتصاديات تحويل المنتجات المضاف إليها الزئبق، ويقدم مساعدة تقنية لمشروع مرفق البيئة العالمية الذي

يهدف إلى تحويل السوق إلى كفاءة الإضاءة، والدعوة إلى تخفيض محتوى الزئبق في المصابيح الفلورية المدمجة. وينفذ اليونيسبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين، مشروعاً سيوضح "نهج التخلص التدريجي" تجاه استخدام الزئبق في التركيبات الخاصة بالأسنان في كينيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٣٨ - وعُقدت حلقة عمل تدريبية في نيروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ عن استخدام مجموعة أدوات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحديد وقياس كميات إطلاقات الزئبق لممثلي ١٠ بلدان أفريقية. وقد أعقب التدريب تقديم دعم تقني لهذه البلدان، أدى إلى تطوير حصر إطلاقات الزئبق في تسعة بلدان منها. وقدمت حكومة النرويج تمويلاً لهذا العمل، وشاركت في تمويله حكومة سويسرا عن طريق معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وبمساعدة من المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي، تم تنقيح مجموعة الأدوات في عام ٢٠١١. ويطور برنامج الأمم المتحدة للبيئة حافظة مشاريع (وطنية وإقليمية) يمولها مرفق البيئة العالمية عن عمليات جرد إطلاقات الزئبق ووضع خطط عمل وطنية للحد من إطلاقات الزئبق.

٣٩ - وقد استهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاريع دون إقليمية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكولومبيا، وبيرو، والفلبين، بدعم من برنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل بناء قدرة البلدان المشاركة على التصدي لتحديات صحة البشر والبيئة الناشئة عن استخدام الزئبق في تعدين الذهب الحربي والضيق النطاق. وكانت نتيجة هذه المشاريع وضع خطط استراتيجية وطنية خاصة بأصحاب المصلحة العديدين للحد من استخدام الزئبق في تعدين الذهب الحربي والضيق النطاق. وقد عُقد في مانابلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ منتدى عالمي لمناقشة نهج تعدين الذهب الحربي والضيق النطاق.

٤٠ - واستهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً للتدريب ونقل التكنولوجيا عن استخدام الزئبق في تعدين الذهب الحربي والضيق النطاق في إندونيسيا، بتمويل من وكالة حماية البيئة التابعة للولايات المتحدة. وعقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ حلقة عمل وطنية شاركت فيها وزارات حكومية مختلفة، ورجال تعدين، ورابطات تعدين، وأوساط أكاديمية، وأصحاب مصلحة آخرون كجزء من هذا المشروع.

٤١ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وبمساعدة تقنية من وكالة حماية البيئة التابعة للولايات المتحدة، مع أربعة بلدان بشأن انبعاثاتها غير المقصودة من الزئبق الناجمة عن إحراق الفحم لأغراض توليد الطاقة الكهربائية. ويعمل البرنامج أيضاً مع مركز الفحم النظيف التابع للوكالة الدولية للطاقة لإعداد دليل عن كيفية تخفيض انبعاثات الزئبق من محطات الطاقة التي تدار بالفحم عن طريق الاستخدام الأمثل للنظم القائمة. وبتنفيذ آخر من الاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، سيستهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطة مماثلة تركز على قطاع الطاقة الذي يعتمد على إحراق الفحم في إندونيسيا، وتايلند، وفيتنام.

جيم - تمويل تنفيذ المقرر

٤٢ - في أعقاب اعتماد المقرر ٣/٢٦، وجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعوة إلى الحكومات لدعم تنفيذ المقرر مالياً وتقنياً.

٤٣ - وفي عام ٢٠١١، قُدمت تعهدات ومساهمات للصندوق الاستئماني للزئبق والمعادن الأخرى من جانب حكومات بلجيكا، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، والنرويج، والسويد، وسويسرا، والولايات المتحدة، بلغت ٣ ٣٥٨ ٨٨٣ دولاراً. وأُتيح ما مجموعه مليون يورو أيضاً من جانب المفوضية الأوروبية، و٥٧ ٣٠٢ دولاراً من جانب المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي لدعم مفاوضات الزئبق.

٤٤ - وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وردت تعهدات لعام ٢٠١٢، من جانب حكومات كندا، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، والنرويج، وأسبانيا، والسويد، وسويسرا، والولايات المتحدة، وأوروغواي بلغت ٤٦٤ ٦٢٥ ٣ دولاراً. وقُدّم تمويل إضافي من جانب المفوضية الأوروبية، والتي ساهمت بمبلغ ٩٥٠ ألف يورو للعمل فيما بين الدورات بشأن المساعدة المالية والتقنية التي طلبتها لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الثالثة، وكذلك لأنشطة الزئبق المتعلقة بتقرير التقييم وعمليات الجرد. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت تعهدات من جانب كندا بلغت ٣٠٠ ألف دولار كندي. وقُدّم تمويل إضافي قدره ٥٠ ألف دولار للمشاورات الإقليمية من أجل التحضير للدورة الرابعة من جانب أمانة مرفق البيئة العالمية.

٤٥ - وساهمت حكومة فرنسا بالتكاليف الكاملة لموظف فني مبتدئ لمدة عامين تبدأ من تموز/يوليه ٢٠١٠، واستمرت في تقديم دعم جزئي للموظف منذ تموز/يوليه ٢٠١٢. وقدمت حكومة أسبانيا دعماً جزئياً لموظف فني مبتدئ بدأ العمل مع فريق مفاوضات الزئبق في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٤٦ - وتحملت حكومة أوروغواي جميع التكاليف المحلية للدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، وكذلك تقديم مساهمة لتغطية التكاليف الإضافية لعقد الاجتماع بعيداً عن مقر الأمم المتحدة.

خامساً- دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ الجزء ثالثاً، من المقرر ٣/٢٦ عن تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

ألف - مقدمة

٤٧ - حث مجلس الإدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الجزء ثالثاً من المقرر ٣/٢٦، على مواصلة تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، لاسيما فيما يتعلق بقضايا السياسات الناشئة، وعناصر برنامج عمله المتصلة بالجوانب البيئية للنهج الاستراتيجي، بما في ذلك أنشطة التعميم وتقدير التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية، وكذلك تقدير الأدوات الاقتصادية التي تستوعب التكاليف الخارجية المتصلة بالمواد الكيميائية. ورحب المقرر أيضاً بتعزيز إشراك قطاع الصحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي، وحث الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها، والقادرة على المساهمة المالية والعينية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، على أن تقوم بذلك عن طريق جملة من الوسائل منها برنامج البداية السريعة، والأمانة، وبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٨ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، طالب رؤساء الدول والحكومات بالتنفيذ الفعال للنهج الاستراتيجي وتعزيزه في إطار نظام قوي وفعال ومتسق ويتسم بالكفاءة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، بما يشمل التصدي للتحديات الناشئة، وشجعوا على مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين اتفاقية بازل واتفاقية روتردام واتفاقية استكهولم، ومع النهج الاستراتيجي.

باء - تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٤٩ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور قيادي في تنفيذ النهج الاستراتيجي بتشجيع وتنفيذ أنشطة تتصدى للجوانب البيئية للنهج الاستراتيجي، باعتباره منظمة مشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وفضلاً عن ذلك، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، كأمين للنهج الاستراتيجي، ويقدم البرنامج أيضاً خدمات إدارية لبرنامج البداية السريعة.

جيم - أنشطة أمانة النهج الاستراتيجي

٥٠ - تشمل الوظائف الأساسية للأمانة خدمة اجتماعات المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، والاجتماعات الإقليمية واجتماعات الهيئات الفرعية للنهج الاستراتيجي، من قبيل الهيئات المرتبطة بتشغيل برنامج البداية السريعة. وعلاوة على ذلك، تدير الأمانة برنامج البداية السريعة ذاته عن طريق تقديم مساعدة تقنية للبلدان وجهات التنفيذ الأخرى، وكذلك استعراض المشاريع وإعدادها. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٢، أُتيح أكثر من ٣١ مليون دولار للصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة لدعم ١٤٦ مشروعاً في إطار البرنامج، والتي تتولى الأمانة إدارتها. وكنيجة لهذا البرنامج، حصل ١٠٥ بلدان على مساعدة تقنية لإعداد موجزات وطنية للمواد الكيميائية، وتقييم القدرة، ووضع منهجيات لتقييم المخاطر، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف عن المواد الكيميائية، واستخدام البدائل غير الكيميائية، وتعزيز قدرتها المؤسسية الوطنية فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وكان من بين المستفيدين من هذه المشاريع ٥٤ بلداً من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

دال - الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

٥١ - كانت الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بمثابة معلم هام في تنفيذ النهج الاستراتيجي اعتمدت خلالها عدة قرارات تغطي بعض القضايا الموضحة أدناه.

٥٢ - فقد استعرض المؤتمر وقّيم لأول مرة التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي منذ عام ٢٠٠٦ استناداً إلى المؤشرات العشرين التي وقع عليها الاختيار أثناء الدورة الثانية في أيار/مايو ٢٠٠٩. وكان العمل بشأن قضايا السياسات الناشئة وبرنامج البداية السريعة ينطوي على أهمية خاصة بالنسبة لتحقيق التقدم في التنفيذ، مثل الجهود التي بذلتها الصناعات الخاصة، والأوساط غير الحكومية، والمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٥٣ - ووافق المؤتمر على إدراج التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية، وكذلك المواد الخطرة في إدارة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، باعتبارها مجالات عمل جديدة في خطة العمل العالمية، واعتمد قراراً جامعاً لدعم المزيد من الإجراءات التعاونية بشأن الرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية في المنتجات، والمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية. ووافق المؤتمر أيضاً على مواصلة الإجراءات التعاونية بشأن إدارة المواد الكيميائية البيروفلورية والتحول إلى بدائل أكثر أماناً، وقرر تنفيذ إجراءات تعاونية بشأن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، تحقيقاً لهدف عام وهو زيادة الوعي والفهم بين مقرري السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين.

٥٤ - ووفقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي تطالب بتعزيز النهج الاستراتيجي، قررت الدورة الثالثة للمؤتمر تمديد فترة تقديم المساهمات للصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة حتى الدورة الرابعة للمؤتمر، والمقرر عقدها في عام ٢٠١٥. واستعرض المؤتمر وناقش مشروع مقترح مكتمل للمدير التنفيذي بشأن نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وطالب بأن يكون النهج الاستراتيجي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية جزءاً من أي نهج لتمويل أطول أجلاً لمجموعة المواد الكيميائية والنفايات. ودعا المؤتمر المدير التنفيذي ومجلس الإدارة إلى بحث الحاجة إلى تعزيز تنفيذ الاعتبارات المالية كما وردت في الفقرة ١٩ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات في سياق المجموعة الحالية للمواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة النقاش الذي انعكس في تقرير الدورة الثالثة للمؤتمر. كما دعا المؤتمر مرفق البيئة العالمية، أثناء عملية التحديد السادس لموارده، إلى بحث الأولويات والأنشطة المحددة في النهج الاستراتيجي دعماً لتحقيق أهدافه.

٥٥ - ووافق المؤتمر أيضاً على اعتماد استراتيجية لتعزيز إشراك قطاع الرعاية الصحية في تنفيذ النهج الاستراتيجي، وطلب إلى منظمة الصحة العالمية إعداد تقرير، بالتعاون مع الأمانة، عن تنفيذ الاستراتيجية في دورات المؤتمر، بدءاً من دورته الرابعة.

٥٦ - ورحب المؤتمر بالمساهمات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية لتزويد الأمانة بوظيفة من الفئة الفنية ف-٥ ووظيفة من الفئة الفنية ف-٤ على التوالي، ولكنه لاحظ مع القلق سحب الدعم المقدم من منظمة الصحة العالمية بسبب القيود المالية، وطالب منظمة الصحة العالمية بدعم عمل الأمانة، في مجالات خبرتها، بإعادة تكليف أحد الموظفين في أقرب وقت ممكن. واسترعى المؤتمر أيضاً اهتمام جميع الحكومات إلى الاحتياجات المالية المحددة في الميزانية الإرشادية، ودعا المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إتاحة هذه المعلومات للجنة الممثلين الدائمين.

٥٧ - واستكمالاً لنداءات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بزيادة أوجه التآزر فيما بين الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية والنفايات، دعا المؤتمر منسق أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والأمانة التنفيذية المشتركة لاتفاقيات بازل واستكهولم وروتterdam إلى مواصلة زيادة أوجه التآزر في تنفيذ مراكز تبادل المعلومات الخاصة بها.

٥٨ - وبعد إعادة تأكيد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لهدف عام ٢٠٢٠ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، عُقد حوار رفيع المستوى لتوفير ساحة للتفاعل بين أصحاب المصلحة بشأن تعزيز النهج الاستراتيجي من أجل التنفيذ الأكثر فعالية لهدف عام ٢٠٢٠ وتقديم مزيدٍ من التوجيهات لتحقيقه.

هـ - الأنشطة المتعلقة بتنفيذ النهج الاستراتيجي

٥٩ - تتناول معظم جوانب البرنامج الفرعي للمواد الضارة والنفايات الخطرة التابع لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأهداف ذات الأولوية الخاصة بالنهج الاستراتيجي.

٦٠ - ويتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة قيادة العمل في التصدي لقضايا السياسات الناشئة المتفق عليها في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية والخاصة بالمواد الكيميائية في المنتجات والخصائص في الطلاء. وكجزء من مشروع المواد الكيميائية في المنتجات، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن أنشطة المشروع إلى الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. واعتمد المؤتمر توصيات بشأن

الإجراءات في المستقبل، وهو ما يشكل العمل في فترة ما بين الدورات ٢٠١٣ - ٢٠١٥، والذي سيركز على وضع برنامج طوعي للمواد الكيميائية في المنتجات من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية التي تحتوي عليها المنتجات على امتداد دورة حياة المنتج، وسيقوم على وجه التحديد بما يلي: (أ) تحديد أدوار ومقترحات لمسؤوليات المجموعات الرئيسية لأصحاب المصلحة بشأن تبادل المعلومات؛ (ب) ووضع توجيهات بشأن نوع المعلومات التي يمكن نقلها، وكيف يمكن الوصول إلى المعلومات وتبادلها؛ (ج) وتنفيذ مشاريع نموذجية لتوضيح إمكانية تطبيق التوجيهات. وفيما يتعلق بالركائز في الطلاء، يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم التحالف العالمي للقضاء على الرصاص في الطلاء بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وسيركز العمل في فترة ما بين الدورات ٢٠١٣ - ٢٠١٥ على تنفيذ الأهداف القصيرة الأجل التي حددتها خطة عمل التحالف العالمي. ويشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في التصدي للمواد الضارة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية؛ وترد هذه الأنشطة في الفصل رابعاً أدناه.

٦١ - ووافق المؤتمر أيضاً في دورته الثالثة على تناول العمل الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بشأن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء. وسيركز العمل المقرر الاضطلاع به في فترة ما بين الدورات قبل الدورة الرابعة للمؤتمر على زيادة الوعي والفهم بين مقرري السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين.

٦٢ - وبعد الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فريقاً علمياً معنياً بالمواد الكيميائية البيروفلورية كآلية هامة لجمع المعلومات وتبادلها بشأن هذه المواد الكيميائية دعماً للانتقال إلى بدائل أكثر أماناً.

٦٣ - وقد استُهل تقرير التوقعات العالمية للمواد الكيميائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ويتضمن تحليلاً للتغيرات الكمية والتنوعية في إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها والتخلص منها في البلدان النامية، والتكاليف المحتملة لعدم اتخاذ إجراءات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويحدد التقرير أيضاً منهجية مفيدة وأدوات لصنع القرار لمنع التلوث الكيميائي السام وتشجيع البدائل الأكثر أماناً، إلى جانب توصيات عامة ومحددة للأنشطة في المستقبل.

٦٤ - ويؤيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ النهج الاستراتيجي عن طريق عدد من التحالفات والشراكات الاستراتيجية. وهذه تشمل مبادرة الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن إدماج (تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية) في الخطط والسياسات الإنمائية الوطنية، وإدماج الصحة والبيئة في أفريقيا عن طريق التحالف الاستراتيجي بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية في مجال الصحة والبيئة. ويجري تنفيذ أنشطة مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية في عدة أقاليم عن طريق شبكات الإنفاذ الإقليمية التي تجمع وكالات وطنية ودولية تتضمن مسؤولياتها التجارة عبر الحدود وحركة السلع.

٦٥ - ويجري تنفيذ إطار مرن وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل اتقاء الحوادث الكيميائية والتأهب لها في عدة بلدان في الإقليمين الأفريقي والآسيوي، بما في ذلك بدعم من برنامج البداية السريعة التابع للتحالف الاستراتيجي.

واو - تقديم الدعم لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

٦٦ - استكمالاً للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للنهج الاستراتيجي وللاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية والنفايات، يواصل البرنامج توفير بناء القدرة والمساعدة للبلدان من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات. وهذا يشمل توفير معلومات وطنية تتعلق بالإطلاقات غير المقصودة للملوثات العضوية الثابتة، والمساعدة في وضع طائفة واسعة من المشاريع الوطنية والإقليمية التي يمولها مرفق البيئة العالمية عن إدارة المواد الكيميائية، والمساهمة في خطة الرصد العالمية للملوثات العضوية الثابتة في إطار اتفاقية استكهولم.

٦٧ - وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط في اجتماعات خبراء واجتماعات الممثلين العالميين والإقليميين والقطريين التي نظمتها أمانة اتفاقية استكهولم، بما في ذلك الاجتماعات السادسة والسابع لفريق الخبراء المعني بمجموعة الأدوات، المعقودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، واجتماعات فريق التنسيق في إطار خطة الرصد العالمية، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١١ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقد أسفرت مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن وضع المبادئ التوجيهية المنقحة لإعداد حصر إطلاقات المواد السمية، وإعداد تقارير لخطة الرصد العالمية بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وقد ساعدت المشاريع المتعلقة ببناء القدرة والتي يمولها مرفق البيئة العالمية وبرنامج البداية السريعة ٣٢ بلداً في أفريقيا وجزر المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية.

٦٨ - وتنفيذاً للمقرر ١ س - ٦/٥ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم، وافق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٢، على قيادة التحالف العالمي لتطوير ونشر المنتجات والأساليب والاستراتيجيات البديلة لمادة الـ دي دي تي لمكافحة نواقل الأمراض بدلاً من أمانة اتفاقية استكهولم. وقد عُقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية للتحالف العالمي في نيروبي في آب/أغسطس ٢٠١٢؛ ووافق الاجتماع على خطة عمل وميزانية لتنفيذه ووضع برنامج عمل لأفرقة الخبراء المواضيعية، التي يلتزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية استكهولم الآن الأموال اللازمة للتنفيذ.

٦٩ - وتنفيذاً للمقرر ١ س - ٧/٥ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم، قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في عام ٢٠١٢ قيادة شبكة القضاء على المركبات الثنائية الفينيل المتعددة الكلور بدلاً من أمانة اتفاقية استكهولم. وقد عُقد الاجتماع للجنة الاستشارية للشبكة في بيجين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛ ووافقت اللجنة على خطة عمل وميزانية لتنفيذها، وعلى استمرار عمل الأفرقة المواضيعية المكلفة بتنفيذ أجزاء من خطة العمل، التي يلتزم الآن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية استكهولم الأموال اللازمة للتنفيذ.

سادساً - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملاً بالجزء رابعاً، من المقرر ٣/٢٦ عن إدارة النفايات، بما في ذلك إدارة النفايات الكهربائية والإلكترونية

٧٠ - طالب مجلس الإدارة المدير التنفيذي في مقره ٣/٢٦ بأن يضطلع بعددٍ من الأنشطة المتعلقة بإدارة النفايات، وهي قضية شاملة تزايد أهميتها بسرعة بالنسبة للتنمية المستدامة. وأشار إلى دور المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والكائن في أوساكا، اليابان، والذي أنشئ بموجب

اتفاق عام ١٩٩٢ مع حكومة اليابان. ومنذ أواخر عام ٢٠١١، ركز المركز بصورة حصرية على القضايا المتعلقة بإدارة النفايات.

ألف - الإدارة المتكاملة للنفايات

٧١ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجه الدائم عن الإدارة المتكاملة للنفايات من أجل بناء القدرات المحلية والمساعدة في وضع خطط بلدية. وخلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، نُفذت مشاريع في كمبوديا، وإثيوبيا، وتايلند، وفيتنام. وتم توفير تدريب لفرق المشاريع المحلية عن تجميع البيانات، وتقييم النظم الحالية لإدارة النفايات، ووضع الأهداف، وتحديد شواغل أصحاب المصلحة، والتخطيط. وتضمنت الأنشطة الأخرى ذات الصلة تقديم الدعم لتايلند لوضع مشروع مبادئ توجيهية لإدارة حطام الفيضانات، وإيفاد بعثة خبراء دوليين تابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منطقة توهوكو التي دمرتها أمواج التسونامي في اليابان لتبادل الخبرات في إدارة حطام الكوارث.^(٣) ونظم المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية حلقة عمل لإقليم آسيا والمحيط الهادئ عن الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، عقدت في أوساكا، اليابان، يومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، لاستعراض مشاريعه النموذجية، والتدريب، والمعلومات الحاسوبية. وتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لتوفير تدريب إقليمي على إدارة النفايات البلدية الصلبة لإقليم آسيا والمحيط الهادئ.

٧٢ - وقد كان للاهتمام الذي وجهه مجلس الإدارة إلى إدارة النفايات الصلبة صدى في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث طالب رؤساء الدول والحكومات بوضع سياسات واستراتيجيات وقوانين ولوائح وطنية ومحلية شاملة لإدارة النفايات، والتزموا بمواصلة تخفيض النفايات، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، استهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إعداد مبادئ توجيهية لوضع استراتيجيات وطنية لإدارة النفايات، واستعراضها، وتحديثها.

باء - نفايات الطاقة

٧٣ - قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بتوسيع عمله بشأن الكتلة الحيوية للنفايات الزراعية عن طريق تنفيذ مشاريع إيضاحية في كمبوديا، والهند، ونيبال، وباكستان، والفلبين، وسري لانكا. وتضمنت المشاريع تحديد خصائص وكميات الكتلة الحيوية للنفايات الزراعية، وتقييم الأنماط الحالية لاستخدامها والتخلص منها، وتحديد التكنولوجيات الملائمة لتحويل النفايات إلى طاقة، وتقديم المشورة بشأن التنفيذ. وأجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً دراسة عن الجدوى التقنية والاقتصادية لتحويل نفايات أشجار زيت النخيل في ماليزيا إلى مورد مستدام. ومن المقرر تنظيم حلقة عمل إقليمية عن الكتلة الحيوية للنفايات الزراعية لأمريكا الوسطى وبما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التزم رؤساء الدول والحكومات بزيادة استخلاص الطاقة من النفايات.

جيم - النفايات الكهربائية والإلكترونية

٧٤ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم للحكومات في مجال بناء القدرات ووضع استراتيجيات للإدارة السليمة بيئياً للنفايات الكهربائية والإلكترونية، والوفاء بالتزاماتها الدولية. وفي عامي

(٣) <http://www.unep.org/ietc/InformationResources/Events/SeminarinOsaka/tabid/79552/Default.aspx>

٢٠١١ و ٢٠١٢، تركز العمل بشكل خاص على ما يسمى بمخططات الاسترداد لتيسير استخلاص الأجهزة المستخدمة لإعادة تدويرها و التخلص منها بصورة صحيحة، وبشأن التعاون بين القطاعين العام والخاص. وأعد دليل جديد عن نظم الاسترداد^(٤) يقدم توجيهات بشأن كيفية وضع استراتيجيات في شراكة مع القطاع الخاص، والمستهلكين، وأصحاب المصلحة الآخرين لاستكمال أدلة سابقة عن عمليات جرد النفايات الكهربائية والإلكترونية وإدارتها. ونُظمت حلقة عمل تدريبية دولية عن نظم الاسترداد في أوساكا، اليابان، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١. وعقد حوار خاص بسياسات أصحاب المصلحة العديدين عن موضوع ”مواجهة تحديات وفرص النفايات الكهربائية والإلكترونية عن طريق التعاون بين القطاعين العام والخاص“ في أوساكا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، وأسفر عن وثيقة ختامية ”المستقبل والحاجة إلى النفايات الإلكترونية: نداء للعمل“^(٥).

٧٥ - وساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التنسيق عن طريق الشراكة العالمية لإدارة النفايات، وفي إطارها تتولى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قيادة مجال تركيز عن النفايات الإلكترونية. وساهمت مكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى الأفريقي حول النفايات الإلكترونية، والذي عقدته أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم في نيروبي في الفترة من ١٤ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢. ودعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة ”حل مشكلة النفايات الإلكترونية“ في تنفيذ دورة تدريبية ”لأكاديمية النفايات الإلكترونية“، عقدت في أكرا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتشمل الأنشطة الأخرى التي تعاون فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقة عمل للمنظمة العالمية للملكية الفكرية عن السلع المغشوشة، عقدت في بانكوك يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، وحلقة عمل تدريبية عن إدارة النفايات الإلكترونية نظمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية في هانوي في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، وحلقة عمل للشبكة الآسيوية لمنع نقل النفايات الخطرة بصورة غير مشروعة عبر الحدود، عقدت في سيفو، الفلبين، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. واسترعى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الاهتمام إلى التحديات الخاصة المرتبطة بالنفايات الصلبة من قبيل النفايات الإلكترونية واللدائن.

دال - الشراكة العالمية بشأن إدارة النفايات

٧٦ - استُهلّت الشراكة العالمية بشأن إدارة النفايات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ويعمل المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية كأمانة لهذه الشراكة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وضعت المنظمات الرائدة لمجالات التركيز الستة الأولية في إطار الشراكة، وهي على وجه التحديد الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، وإدارة النفايات الإلكترونية، والكتلة الحيوية للنفايات الزراعية، والنفايات وتغير المناخ، والقمامة البحرية، وتقليل النفايات إلى الحد الأدنى، خطط العمل الخاصة بكل منها. وفي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عُقد مؤتمر الشراكة لفترة السنتين في أوساكا، اليابان، لاستعراض الأنشطة ومناقشة التحديات، والفرص، والاتجاهات الجديدة في إدارة النفايات، بما في ذلك نهج ”النفايات كمورد“.

(٤) http://www.unep.org/ietc/Portals/136/Events/WEEE-E%20workshop%20July%202011/ UNEP_Ewaste_Manual3_TakeBackSystem.pdf

(٥) وقائع حلقة العمل، بما في ذلك الوثيقة الختامية، متاحة على الموقع الشبكي: <http://www.unep.org/ietc/OurWork/WasteManagement/MeetingsWorkshops/E-WasteworkshopJuly2012/ tabid79644/Default.aspx>

٧٧ - وقد عُقدت بالفعل عدة مشاورات بشأن الشراكة. ولتعزيز استجابة الشراكة لاحتياجات البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في مجال إدارة النفايات، أعدت الأمانة تقريراً خلال عام ٢٠١٢ عن احتياجات بناء القدرة، استناداً إلى مدخلات من أصحاب المصلحة. وسيتم تحديث تقدير الاحتياجات كل عامين. وتم توسيع برنامج المعلومات الحاسوبية للشراكة، وسيستمر تطويره. وبغية تعزيز التعاون والتنسيق، أقامت الشراكة شبكة تضم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية، والبنك الدولي، وكذلك منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الرابطة الدولية للنفايات الصلبة.

٧٨ - ولضمان التكامل وتلافي الازدواجية، واصلت أمانة الشراكة اتصالاتها المنتظمة مع كيانات من قبيل أمانة اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم. ونالت الشراكة اعتراف مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل، في مقرره ا ب - ١٩/١٠ بشأن برنامج شراكات اتفاقية بازل، الذي اعتمد في اجتماعه العاشر المعقود في كارتاخينا، كولومبيا، في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

هـ - تقديم الدعم لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

٧٩ - في سياق دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ اتفاقية بازل، يقدم البرنامج مساعدة تقنية لأمانة الاتفاقية من أجل إعداد صحائف وقائية عن تكنولوجيات التدمير لنفايات الملوثات العضوية الثابتة. وبناءً على دعوة من الاجتماع الثامن للفريق العامل المفتوح العضوية التابع لاتفاقية بازل، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمراجعة المبادئ التوجيهية التقنية للنفايات الملوثة بملوثات عضوية ثابتة غير مقصودة.

٨٠ - ودعم برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي أيضاً تنفيذ اتفاقية بازل عن طريق ستة مشاريع بلغت قيمتها الإجمالية ٢٦٧ ٤٣٧ ١ دولاراً.

سابعاً - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملاً بالجزء خامساً، من المقرر ٣/٢٦ عن الأحكام الختامية

٨١ - تنفيذاً لمطالبة المدير التنفيذي بتقديم مدخلات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وثيقة مدخلات في سياق العملية التحضيرية للمؤتمر. وتضمنت وثيقة البرنامج نصاً عن المواد الكيميائية والنفايات في عددٍ من المجالات، بما في ذلك تعزيز النهج الاستراتيجي.

٨٢ - وتناولت الوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة "المستقبل الذي نبتغيه" (الفقرات ٢١٣ - ٢٢٣)، القضايا المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وفي هذه الوثيقة أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تأييدهم للمدخلات التي قدمها البرنامج إلى المؤتمر، وأشاروا إلى جملة أمور منها أنه يلزم بذل جهود إضافية لتعزيز العمل من أجل بناء القدرات، بوسائل منها إقامة الشراكات، وتقديم المساعدة التقنية، وتحسين هياكل الحوكمة. وشجعوا البلدان والمنظمات التي أحرزت تقدماً صوب تحقيق الهدف المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠ على مساعدة البلدان الأخرى عن طريق تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات، كما شجعوا على إحراز مزيد من التقدم في جميع البلدان والمناطق من أجل سد الثغرات في الوفاء بالالتزامات.

٨٣ - وطالبوا أيضاً بإقامة شركات مستمرة وجديدة ومبتكرة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز القدرة، وتكنولوجيا الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية، بما في ذلك منع إنتاج النفايات. وشجعوا على تطوير بدائل سليمة بيئياً وأكثر أماناً للمواد الكيميائية الخطرة في المنتجات وعمليات الإنتاج عن طريق جملة أمور تشمل، حسب الاقتضاء، تقييم دورة الحياة، والإعلام، وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين، والبحث والتطوير، والتصميم المستدام، وتبادل المعارف.

٨٤ - وحثوا أيضاً البلدان والجهات المعنية الأخرى على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع الإدارة غير السليمة للنفايات الخطرة، ودفن النفايات على نحو غير مشروع، وبخاصة في البلدان التي تكون فيها القدرة على معالجة هذه النفايات محدودة.
